

الرافد في علم الأصول

[37] والتعبدى والتعيينى والتخييرى والعينى والكفائى والنفسى والغيرى والموسع والمضيق والمطلق والمشروط كلها مرتبطة بالواجب بما هو سواءا كان مدلولا لفظيا أم لا، وكذلك بحث عوارض الاحكام كالانحلال الاستقلالى والضمنى والاطلاق والتقييد الثبوتيين والتضاد والتلازم، كما في بحث مقدمة الواجب ومسألة الضد الباحثين عن تلازم الوجوب النفسى والغيرى وتلازم الامر بالشئ مع النهي عن ضده، وبحث ارتباط الحكم بالقدرة ودرجاتها المختلفة الذى هو بحث التزاحم، فهذه البحوث لا ربط لها بعالم اللفظ حتى تندرج في مباحث الالفاظ، ولكننا نستطيع وضع بعض المبررات والتوجيهات لتوسعة مباحث الالفاظ بحيث تشمل هذه البحوث: (1) لا ريب في دلالة الالفاظ على هذه المعانى الاصولية المذكورة في الاعتراض سواءا بالدلالة المطابقة أو بالدلالة التضمنية أو بالالتزامية، ومع وجود دلالة الالفاظ عليها فالمصحح لادراجها في مباحث الالفاظ واضح وهو دلالة اللفظ عليها. (2) إن الاعتبارات الادبية والقانونية لها نوع من الخلاقية والفعالية في النفوس والمشاعر، ولا ريب أن مجرد الاعتبار بما هو لا يحقق هذه الخلاقية المطلوبة وإنما يحققها إذا كان في ضمن لفظ مناسب، فاللفظ المناسب للاعتبار الادبى والقانونى يبرز خلاقية الاعتبار وتأثيره السحرى في النفوس والمشاعر الذى هو المطلوب. (3) إن هناك مسلكين في علاقة اللفظ بالمعنى الانشائى، فمسلك السيد الاستاذ الخوئى (قده) مسلك الحكاية والابراز أى أن اللفظ حاك عن المعنى الانشائى ومبرز له، ومسلك المشهور أن علاقة اللفظ بالمعنى الانشائى علاقة اليجاد فاللفظ موجد للمعنى لا حاك عنه، وبما أن هذه العلاقة الوثيقة موجودة بين الانشاء واللفظ لذلك كان التعرف على هذه الاعتبارات من خلال ألفاظها